Distr.: GENERAL

E/ECA/CM.39/7
8 May 2006

ARABIC

Original: ENGLISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع الخامس والعشرون للجنة خبراء
مؤتمر وزراء المالية والتخطيط
الاقتصادية الأفريقيين

واغادوغو، بوركينا فاسو
10 -13 أيار/مايو 2006

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الدورة التاسعة والثلاثون للجنة/
مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

واغادوغو، بوركينا فاسو
14- 15 أيار/مايو **2006**

تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للاستجابة على نحو أفضل لأولويات أفريقيا: مذكرة من الأمين التنفيذي

ألف- معلومات أساسية

1 - كان للجنة الاقتصادية لأفريقيا منذ إنشائها قبل حوالي نصف قرن تاريخ من الإنجازات الكبيرة في إطار تنفيذها لولايتها الخاصة بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، وتعزيز التكامل بين بلدان المنطقة، والنهوض بالتعاون الدولي من أجل تنمية أفريقيا. وتعزى هذه الإنجازات إلى الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء في التنمية، وإلى تنشيط المؤسسة بصورة منتظمة من جانب قيادتها عن طريق الإصلاحات الموضوعة لتلبية الاحتياجات التي تحددها الدول الأعضاء.

2 - ومن ثم اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في التسعينات، على ضوء النمو الاقتصادي المتدني والمؤشرات الاجتماعية التي ما برحت تسوء وانتشار الصراع السياسي، بإصلاحات عميقة لتصحيح مسارها من أجل خدمة أفريقيا على نحو أفضل. وكانت الإصلاحات التي جرت في التسعينات ترمي إلى إحداث تغييرات على المستويات البرنامجية والإدارية والتنظيمية والحكومية الدولية بالاستناد إلى ثلاثة مبادئ رئيسية، وهي: التفوق وفعالية الكلفة والشراكات المعززة. ورغم أن التقدم الذي أحرز قد نتج عن تلك الإصلاحات، فإن الظروف الجديدة التي طرأت على الساحة الدولية وعلى الصعيد الإقليمي وداخل الأمم المتحدة تُملي الآن بوضوح ضرورة تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بقدر أكبر لتمكينها من الاستجابة بفعالية للمتطلبات والاحتياجات المتغيرة لدولها الأعضاء في بيئة عالمية سريعة التغير.

باء - الأساس المنطقي للإصلاحات

3 - إن العالم يشهد تغييراً مستمراً. ومنذ الإصلاحات الأخيرة التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، طرأت أحداث كثيرة على الصعد العالمية والإقليمية والقطرية وفي داخل الأمم المتحدة نفسها. وأجبرت هذه التطورات الكبيرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على إعادة تقييمها لنفسها من أجل تصحيح مسار أنشطتها عند الاقتضاء للاستجابة على نحو فعال لاحتياجات أفريقيا. والتطورات الرئيسية الجديدة والمستمرة هي الآتية:

(أ) استمرار النمو الاقتصادي البطئ على نطاق القارة: رغم استئناف النمو الاقتصادي ارتفاعه في العديد من البلدان، فإنه لا يزال دون معدل النمو المطلوب للحد من الفقر بمقدار النصف بحلول عام 2015، ولذلك يصبح من غير المحتمل أن تبلغ بلدان أفريقية كثيرة غايات الأهداف الإنمائية للألفية ما لم تتخذ إجراءات على نحو جريء؛

(ب) أظهر تنفيذ البلدان الأفريقية لاستراتيجيات الحد من الفقر مجالات جديدة ذات أهمية استراتيجية على الصعيد المحلي في الدول الأعضاء. وبوجه خاص يشكل احتمال خلاص بعض البلدان في عبء الديون، تحديات ومخاطر وفرصاً جديدة؛

(ج) ظهور مؤسسات ومبادرات قارية كبيرة وجديدة توفر قيادة قوية تساهم في النهوض ببرنامج التنمية الأفريقي، وخصوصاً مفوضية الاتحاد الأفريقي، والبرلمان الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا؛

(د) توفر حسن النية وتوافق الآراء بقدر أكبر على الصعيد الدولي بشأن ضرورة تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا كما يشهد بذلك تركيز مجموعة الثمانية في مؤتمر قمة غلين إيغلز والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 ولجنة المملكة المتحدة الخاصة بأفريقيا؛

(هـ) عملية إصلاح الأمم المتحدة التي يجري تنفيذها في أعقاب القمة العالمية 2005 " لتغيير الأمم المتحدة بجعلها تواكب التحديات الضخمة التي تواجهها في القرن الحادي والعشرين وتزويدها بالوسائل اللازمة لذلك"، كما جاء على لسان الأمين العام.

4 - ولقد خلقت هذه التطورات، بالإضافة إلى بعض التطورات الأخرى، واقعاً جديداً للجنة الاقتصادية لأفريقيا أملى عليها ضرورة تصحيح مسارها لضمان الاستمرار في صلتها بالاحتياجات المستمرة للدول الأعضاء. وستكون اللجنة بعد تصحيح مسارها أكثر حيوية وقدرة على تلبية احتياجات الدول الأعضاء على نحو أفضل، وستكون في وضع أفضل للدعوة إلى أفكار إبتكارية تحفز النمو والتنمية الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قادرة على المساعدة في المبادرات والبرامج الإقليمية الجديدة والاستجابة بفعالية للمسائل العالمية الناشئة والمساهمة فيها.

جيم - فرقة العمل

5 - إدراكاً لضرورة تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل الاستجابة على نحو استباقي لهذا الواقع الجديد، وإدراكاً أيضاً للأهمية البالغة لعملية تصحيح المسار في كفالة استمرار أهمية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واستجابة للدعوات والنصائح التي قدمتها الدول الأعضاء مؤخراً للجنة الاقتصادية لأفريقيا بغية الاستجابة بفعالية أكبر للاحتياجات التي تحددها الدول الأعضاء وتعزيز أثرها، أنشأ الأمين التنفيذي الجديد، فرقة عمل في آذار/ مارس 2006 وكلفت فرقة العمل، ذات العضوية المكونة بشكل رئيسي من موظفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بتقييم التحديات الاقتصادية والاجتماعية الحالية والتحديات الناشئة التي تواجه أفريقيا، وتقديم توصيات بشأن التغييرات الداخلية التي يجب أن تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتؤدي دوراً أكثر فعالية في معالجة هذه التحديات. وقد استنار عمل فرقة العمل بالمشاورات الداخلية الشاملة مع موظفي اللجنة، ومع بعض الدول الأعضاء. وأجرت فرقة العمل أيضاً مشاورات مع المؤسسات الأفريقية الرئيسية ولاسيما مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، فضلاً عن المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية. ورغم أن عمل الفرقة لا يزال مستمراً، فقد توصلت إلى عدة نتائج وتوصيات أولية سيُسلط عليها الضوء فيما يلي.

دال - تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: مجالات التركيز ذات الأولوية

6 - أكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 مجدداً أن غايات الإعلان بشأن الألفية تمثل الإطار الدولي المحوري لمعالجة الأولويات الإنمائية العالمية. وشهد مؤتمر القمة قرار الدول الأعضاء بالعمل "... *بحلول عام 2006، على اعتماد وتنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية شاملة بما يحقق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية*". ومن المسلم به على نطاق واسع الآن أنه في ظل الاتجاهات والسياقات الحالية، لتحقق أفريقيا كقارة، باستثناء حالات قليلة، معظم غايات الأهداف الإنمائية للألفية في الأطر الزمنية المحددة. ويتعين أن تنظر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مباشرة في هذه المشكلة وأن تجري التغييرات اللازمة لمعالجتها. ونظراً إلى أن معظم البلدان الأفريقية تحتاج الآن إلى دعم كبير في سعيها لتنفيذ قرار الوثيقة الختامية للقمة، وتكثيف جهودها بقدر كبير لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، يجب أن تولي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عناية خاصة لمساعدة هذه البلدان على بناء القدرات المؤسسية والبشرية في المجالات التي يمكن فعلاً أن تحدث فيها اللجنة أثراً نحو الأفضل، في إطار متطلبات الأهداف الإنمائية للألفية في القارة.

7 - ويُملي أيضاً تحليل التحديات التي تواجه أفريقيا والميزة النسبية للجنة الاقتصادية لأفريقيا على الساحة ضرورة بلورة اللجنة لأولوياتها البرنامجية لتفادي الازدواجية وتعزيز أوجه التكامل والقضاء على حالات عدم الاتساق ومعالجة اهمال بعض القطاعات المهمة. ومع تعزيزها لقدرتها على التحليل وتقاسم المعارف على نطاق المجموعة الكاملة للمواضيع والقطاعات الإنمائية، وإقامة شراكات أقوى، وربط شبكي دينامي مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، يجب أن تركز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا "عملياتها" على مجموعة قطاعات ومواضيع أكثر تحديداً يُعترف لها فيها على نطاق واسع بالكفاءة والمساهمة.

8 - وبناءً على المشاورات والتقييم الشامل اللذين أجرتهما فرقة العمل بشأن الوضع الراهن، يُقترح أن تركز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الآن على تحقيق نتائج في مجالين رئيسيين يتصلان ببعض هما :

(أ) تعزيز التكامل الإقليمي؛

(ب) تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا ومعالجة التحديات العالمية التي تواجه القارة.

وهذان المجالان كلاهما يتوافقان مع ولاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ويتسقان بصورة وثيقة مع البرنامج الإنمائي للاتحاد الأفريقي.

واو - تعزيز التكامل الإقليمي: دعم رؤية الاتحاد الأفريقي وأولوياته

9 - يجب أن تقدم اللجنة الاقتصادية الدعم الكامل للاتحاد الأفريقي في سعيه لتعجيل التكامل السياسي والاجتماعي – الاقتصادي في القارة، وتعزيز المواقف الأفريقية الموحدة والدفاع عنها، وتهيئة الظروف اللازمة لمساعدة القارة على أداء الدور الذي يليق بها في الاقتصاد العالمي. وقد دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الماضي التكامل الإقليمي في أفريقيا وعززته بإجراء الدراسات التحليلية مثل سلسلة الدراسات عن "تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا" ومنتدى التنمية الأفريقي الذي كان موضوعه " تعزيز التكامل الإقليمي في أفريقيا " والبرامج الخاصة بالهياكل الأساسية للنقل والاتصالات. وستعمل اللجنة الاقتصادية على تعميق هذا الدعم بالتركيز على ما يلي:

(أ) تعزيز البحوث التحليلية وتعميقها وتحليل السياسات العامة في مجال المسائل المتعلقة بالتكامل، مثل السلع العامة الإقليمية / العابرة للحدود، وتعزيز التدابير والإجراءات في مجال السياسة العامة لتنفيذ مختلف الاستراتيجيات والمبادرات الإقليمية، وتيسير وضع اتفاقات أو اتفاقيات معنية بالمسائل عبر الوطنية، وبناء توافق الآراء، والدعوة إلى التكامل الإقليمي.

(ب) تعزيز القدرات وتقديم المساعدة التقنية للمؤسسات التي توجه برنامج التكامل الإقليمي، أي مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية. وبالإضافة إلى تعميق علاقة الدعم الوثيقة القائمة بالفعل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، تقترح اللجنة الاقتصادية أيضاً التركيز بقدر أكبر على الاحتياجات المحددة للجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تشكل اللبنات التي يستند إليها برنامج الاتحاد الأفريقي لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية عن طريق مايلي:

"1" استراتيجية شراكة متعددة السنوات خاصة بكل منطقة يُتفق عليها مع كل واحدة من الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتشمل نتائج ومراحل أداء محددة بوضوح؛

"2" تمكين المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا بقدر كبير حتى تتجز النتائج المتفق عليها. عملاً بقرار الجمعية العامة المؤرخ في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2005 الذي طلبت فيه إلى الأمين العام تقديم خطة لتحسين أداء هذه المكاتب وتعمل فرقة العمل التابعة للجنة الاقتصادية، كجزء من ولايتها، على إعداد خطة شاملة ترمي إلى رفع قدرة المكاتب دون الإقليمية وزيادة أثرها التنفيذي.

(ج) العمل في مجال مجموعة من الأنشطة والمبادرات العابرة للحدود في العديد من القطاعات ذات الأهمية الحيوية للنهوض ببرنامج التكامل الإقليمي، بما فيها توفير الهياكل الأساسية للنقل، فضلاً

عن تعزيز مجمعات الطاقة، وإدارة الموارد الوطنية المشتركة، مثل الموارد المائية، والنهوض بتيسير التبادل التجاري من أجل توسيع نطاق التجارة فيما بين البلدان الأفريقية.

(د) وستعتمد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً على تحسين الربط الشبكي مع مراكز الخبرة الرفيعة في أفريقيا وفي الخارج. وستقوم، عند الضرورة، بالمساعدة على تعزيز قدرات هذه المراكز لكي تؤدي دوراً مهماً في تعزيز التكامل الإقليمي في المجالين العلمي والتربوي، بما يؤدي إلى النهوض ببرنامج التكامل الإقليمي بكامله.

واو - تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا ومعالجة التحديات العالمية التي تواجهها القارة : الدعم الشامل لتنفيذ برنامج نيباد

10 - يتضمن برنامج نيباد التابع للاتحاد الأفريقي إطاراً محكم التفصيل لمعالجة التحديات الإنمائية التي تواجه أفريقيا. وأعادت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 تأكيد أهمية "*الدعم المتسق للبرامج التي وضعها القادة الأفريقيون في إطار نيباد*" بوصفه العنصر الأساسي لما أسماه مؤتمر القمة "*تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا*". وفي هذا السياق، من المهم جداً أن تركز أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في هذا الميدان على بلوغ الأهداف الرئيسية لنيباد: القضاء على الفقر، ووضع البلدان الأفريقية على طريق النمو والتنمية المستدامة، ووقف تهميش أفريقيا في عملية العولمة، وتعزيز الإدماج الكامل والمثمر للقارة في الاقتصاد العالمي، وتعجيل تمكين المرأة. ويسلم إطار نيباد أيضاً بالدور المهم للمؤسسات في عملية التنمية. والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران موجهة نحو تمكين البلدان الأفريقية من تبادل أفضل الممارسات مع البلدان الشقيقة الأخرى، والحصول على تقييم صريح لأدائهم الخاص في هذا المجال. ولذلك ستسعى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتقديم الدعم الشامل في جميع المجالات التي سُلّط عليها الضوء أعلاه، مع العمل في نفس الوقت على الاستفادة من ميزتها النسبية .

11 - وفي ضوء ما سبق ذكره ، ستركز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنشطتها ، في الميدان الثاني المحدد، على المواضيع الرئيسية التالية :

(أ) التنمية الاجتماعية، مع التركيز بشكل خاص على الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) الأمن الغذائي والتنمية المستدامة مع زيادة التركيز على تحسين نظم الإنتاج الزراعي بطريقة تتسق مع الاستدامة البيئية؛

(ج) المسائل العالمية الناشئة والتنمية الاقتصادية: في مجالي التجارة والتمويل الدولي اللذين يشكلان جزءاً من سعي أفريقيا لتحقيق التنمية الاقتصادية. ستكثف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عملها التحليلي للمسائل المتصلة بالسياسات من أجل مساعدة الدول الأعضاء على التوصل إلى فهم أفضل لآثار هذه المسائل والطرق الفضلى لمعالجتها؛

(د) الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونظم الابتكار والمعارف، والعلم والتكنولوجيا؛

(هـ) تحسين الحكم والإدارة الإنمائية من أجل تعزيز القدرات والإمكانيات الوطنية ودعم عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

زاي - الموضوعات المشتركة

12 - يعتبر التركيز الواضح على المسائل المشتركة المتعلقة بالإحصاءات والقضايا الجنسانية أمراً حيوياً أيضاً للجهود الرامية إلى دفع برامج التكامل الإقليمي وتلبية الاحتياجات الخاصة بالبلدان الأفريقية، لا سيما الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) وغايات الأهداف الإنمائية للألفية.

(أ) الإحصاءات: ستكثف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جهودها في مجال البيانات والتحليلات الإحصائية وبناء القدرات الإحصائية في الدول الأعضاء. وستركز على مساعدة البلدان في المنطقة على إعداد مؤشرات وإحصاءات عن الأداء لرصد عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

(ب) الإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة: إضافة إلى العمل الجاري بشأن رصد خطط العمل الدولية، مثل منهاج عمل بيجين، سيرتفع مستوى الجهود الرامية إلى تقوية التحليل التقني لقضايا الجنسين والإنصاف بينهما، والبعد الجنساني للفقر، وتعزيز مشاركة المرأة في عمليات اتخاذ القرارات.

حاء - الطرائق

13 - إن طرائق تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه ستستفيد من الميزة النسبية والتنافسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجالات إنتاج وإدارة المعارف، والبحوث، والدعوة، وبناء توافق الآراء ، والتعلم من الأقران.

(أ) إنتاج وإدارة المعارف: إن نظامي المعارف والابتكار حيويان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وستعزز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلق فرص أوسع للحصول على المعارف التي تنتجها عن طريق الارتقاء بموقعها على الإنترنت، وتعميق تعاونها مع الجامعات الأفريقية، ومعاهد وشبكات البحوث، مثل الاتحاد الأفريقي للأبحاث الاقتصادية، ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية، ومجلس تنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، ومؤسسات ومراكز البحوث غير الأفريقية التي تبحث في القضايا الأفريقية. وستعزز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مساهمتها في قاعدة المعارف الخاصة بالقارة عن طريق تعزيز تقاسم المعارف، وعملها كحلقة وصل وقاعدة لإدارتها وتوطيدها؛

(ب) البحوث: تعد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بحوثاً تتعلق بالأحوال الاقتصادية الاجتماعية في القارة. ويُقترح أن تتواصل مثل هذه البحوث، خاصة في ظل التحديات الملحة التي تواجهها القارة. والبحوث ضرورية لمساعدة مقرري السياسات لتعميق إدراكهم للأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في القارة ولتحسين تصميم الأدوات اللازمة لتطبيق السياسات العامة؛

(ج) الدعوة: ستستمر الدعوة كنشاط رئيسي للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وإن الترويج للأفكار الناجمة عن بحوثها واستخدام آلياتها المتعلقة ببناء توافق الآراء، سيساعدان البلدان الأفريقية على تصميم السياسات المفوضية إلى توثيق التعاون وضمان النمو الاقتصادي. كما أن الدعوة مفيدة أيضاً لتعبئة أصحاب المصلحة، مثل منظمات المجتمع المدني، من أجل تحقيق رؤية مشتركة؛

(د) بناء توافق الآراء: من نقاط قوة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، قدرتها التنظيمية التي تشكل أساساً لبناء توافق الآراء بين الدول الأعضاء بشأن الأولويات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالقارة وأيضاً بشأن استجابتها المشتركة. وفي حين سيستمر عمل الآلية الحكومية الدولية للمؤسسة، ابتداءً من مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، كجهاز مكلف بأنشطة بناء توافق الآراء تابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وستسهم منتديات أخرى، بما فيها الاجتماعات على صعيد الخبراء، وحلقات العمل والحلقات الدراسية المختلفة التي تنظمها اللجنة الاقتصادية، في هذه العملية. إن أنشطة بناء توافق الآراء ستشمل برامج المؤسسة المختلفة بطريقة تساهم في التنفيذ الفعال لولاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

هـ) التعلم من الأقران: ستقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، كواحدة من مؤسسات المعارف الأفريقية الرائدة، بالاستفادة من ميزتها التنافسية والنسبية لتعزيز تقاسم المعارف عبر الآلية الأفريقية للتعلم من الأقران من أجل تلبية احتياجات دولها الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى. وفي هذا الصدد، فإنها ستستفيد مما حققته من نجاح مشهود في مجال التعلم من الأقران في عملية استراتيجيات الحد من الفقر.

طاء - الشراكات

14 - تعتبر الشراكات الفعالة والمثمرة عنصراً هاماً في تقدم خطة التنمية الأفريقية. ووصولاً لهذا الهدف، ستعزز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الشراكات القائمة وستعمل على قيام شراكات جديدة. وستسعى إلى إقامة علاقات تآزر أوثق مع الفاعلين الأساسيين وأصحاب المصلحة في ميدان التنمية الريفية من أجل تحقيق النتائج المرجوة بأسلوب يتميز بالتركيز والعزم. وفوق كل ذلك، ستشكل شراكة أقوى مع المؤسسات الأخرى في القارة، وعلى وجه الخصوص مفوضية الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي. وستكون للأمانة المشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي أعيد إحياؤها، أهمية كبيرة في هذا الخصوص.

15 - ونظراً للدور الكبير والأنشطة البرامجية العديدة لمنظومة الأمم المتحدة في أفريقيا، فمن المهم بصفة خاصة أيضاً أن تفكر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأعضاء الآخرون في أسرة الأمم المتحدة بطريقة مباشرة الآن في كيفية العمل معاً بصورة أكثر اتساقاً وفعالية لمساعدة الدول الأفريقية في سعيها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإذا وضعنا في الاعتبار ولايتها وموقعها المتميز نسبياً بصفتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فسوف تستمر اللجنة الاقتصادية في أداء دور رائد في السعي لإيجاد وجود متسق للأمم المتحدة في أفريقيا.

16 - وفي هذا الخصوص، ستشدد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بصورة خاصة على تأكيد دعم برامج منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها لأولويات مفوضية الاتحاد الأفريقي بصورة متسقة ، حيث تضطلع هذه المؤسسة بتوجيه تنفيذ الخطة السياسية والإنمائية للقارة. وإضافة إلى ذلك، فإن السير قدماً بخطة التنمية الأفريقية يتطلب أن تنشئ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتعزز الشراكات الخارجية. لذلك ستعمل اللجنة الاقتصادية بصورة وثيقة للغاية مع مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا لعرض مصالح ووجهات النظر الأفريقية والترويج لها لدى المجتمع الدولي ككل. وستضطلع أيضاً بتعزيز التعاون مع شركاء أفريقيا الإنمائيين المتعددي الأطراف مثل: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى الشركاء الثنائيين. وهذه الشراكات هامة للغاية لأفريقيا، وسوف تساعد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدول الأعضاء على الاستفادة من الفرص البديلة المقدمة من جانب هذه الشراكات.

17 - ونظراً لاضطلاع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالمسؤولية تجاه تنسيق دعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وتجاه تنفيذ برنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ، ستقوم اللجنة الاقتصادية بتعجيل عملية تعزيز وتشغيل الآلية الإقليمية الاستشارية للأمم المتحدة بفعالية. وسيمثل هذا تركيزاً عظيماً لطاقات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لكون الآلية تشكل عنصراً هاماً في دعم الشراكات الفعالة للسير قدماً بالخطة الإنمائية للقارة. وستعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بسرعة لإبرام اتفاقات شراكة جديدة مع جميع أصحاب المصلحة. وستسعى، على وجه الخصوص، للاتفاق على تقسيم أكثر وضوحاً للعمل والمسؤوليات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة الأخرى العاملة في أفريقيا، وكذلك مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

ياء - التغييرات التنظيمية والعملياتية والثقافية

18 - لتجهيز نفسها للاستجابة بأقصى درجة ممكنة من الفعالية للمطالب الجديدة والناشئة، يجب على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تركز في الوقت الراهن بقدر أكبر على الاستفادة القصوى من القيمة المضافة والجودة والقدرة على الاستجابة ، بناء على ما يلي :

(أ) إنشاء نظم للمعرفة والتعلم تهدف إلى تحقيق "أفضل ما يمكن أن تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا" على نحو متسق في جميع أنشطتها وخدماتها؛
(ب) إنشاء آليات لضمان الجودة تمكّن من تحقيق مكاسب كبيرة وقابلة للقياس فيما يتعلق بجودة عملياتها ونواتجها، ومن ثم نتائجها؛

19 - ينبغي أيضاً مواءمة الهيكل التنظيمي وتخصيص الموارد والمهارات المتنوعة للجنة مواءمة وثيقة مع مقتضيات الأولويات الاستراتيجية ومجالات الاهتمام المذكورة أعلاه. وفي هذا السياق، ينبغي أن تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بجد لضمان إضفاء الطابع المؤسسي على بيئة الموارد البشرية والعمل تكون متسقة مع مبادئ إصلاح الأمم المتحدة على نحو يفضي إلى المزيد من حفز الموظفين على العمل وتحسين الأداء. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تؤدي هذه العملية إلى خلق قيادة قوية وعملية إدارية بهدف تحقيق ما يلي:

(أ) تحقيق المتكامل، في التخطيط والميزنة، وبرمجة العمل، والرصد، والتقييم ضمن إطار الإدارة القائمة على أساس تحقيق النتائج؛
(ب) تعزيز تنفيذ البرامج؛
(ج) إدارة المخاطر وضمان توفر الضوابط والضمانات اللازمة لتعزيز النزاهة والمساءلة.

20 – ولضمان النجاح على المدى الطويل، ينبغي أن تستند كل هذه التغييرات إلى جهود متزامنة ترمي إلى إحداث تحوّل في ثقافة العمل في المؤسسة للتركيز بقوة على ما يلي:

(أ) الثقة والاحترام المتبادل؛
(ب) الشفافية، والصراحة، وإتاحة الفرص؛
(ج) الأهلية المهنية والامتياز؛
(د) الابتكار وتقاسم المعارف؛
(هـ) تفويض السلطات وتمكين الموظفين إضافة إلى المزيد من المساءلة؛
(و) تحقيق النتائج.

كاف - الخطوات القادمة

21- تمثل هذه المقترحات المركزة والمجددة الرامية إلى تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خطوة على طريق مواءمة أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مباشرة مع الأولويات الإقليمية التي تشكل برنامج الاتحاد الأفريقي للقارة. وهي تتوافق أيضاً مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة لعام 2005 ومع العناصر الرئيسية لعملية الإصلاح الأخيرة التي اقترحها الأمين العام. وستكون لهذه المقترحات آثار على الموارد، إضافة إلى الوفورات التي يمكن تحقيقها عن طريق تركيز قدر أكبر من الاهتمام على أوجه التآزر الداخلي، فضلاً عن تحقيق المكاسب بفضل الكفاءة وفعالية الكلفة. وفي هذا السياق، ستتطلب هذه المقترحات تعبئة قدر أكبر من الموارد من خارج الميزانية، فضلاً عن زيادة الموارد التي تخصصها الجمعية العامة.

22 - وعلاوة على ذلك، قد تتطلب هذه التغييرات أيضاً تكييف النظم الإدارية للجنة. وسيكون لتوجيهات ودعم وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، بوصفهم قادة اللجنة الاقتصادية، أهمية كبرى في عملية انتقال اللجنة إلى مرحلة تنفيذ خطة التغيير. لذلك، ومن واقع ما استقدناه بفضل تعقيباتكم الأولية، وبفضل التوجيه الذي حصلنا عليه من الأمانة العامة للأمم المتحدة في المقر، والمشاورات مع الشركاء الآخرين، ستسير اللجنة الاقتصادية قدماً في الأسابيع القادمة في اتخاذ التدابير اللازمة لتصحيح مسارها لتصبح مؤسسة فعّالة تستجيب بصورة أفضل للأولويات الأفريقية.